سلك يوحّد بينها ويجمع متفرقها ،ولكي يظهر عبد القاهر إعجاز القرآن ويرد ماكان يشيع في البيئات المختلفة اتجه إلى نظرية النظم ليسدّ بها المسالك ويفندآراء المخطئين ويوقف طعنات الحاقدين.

ولم يقف عند الاهتمام بالنظم وانما اهتم بالتصوير الادبي الذي لايكون إلاّ بترتيب الالفاظ والتاليف بينها، يقول: «ومعلوم ان سبيل الكلام سبيل التصوير والصّياغة وان سبيل المعنى الذي يعبر عنه سبيل الشيء الذي يقع التصوير والصوغ فيه كالفضة والذهب يصاغ منهما خاتم أوسوار، فكما ان محالاً إذا انت أردت النظر في صوغ الخاتم وفي جودة العمل ورداءته أن تنظر إلى الفضة الحاملة لتلك الصورة أو الذهب الذي وقع فيه العمل وتلك الصنعة، كذلك محال اذا أردت أن تعرف مكان الفضل والمزية في الكلام أن تنظر في مجرد معناه. وكما انا لو فضلنا خاتما على خاتم بأن تكون فضة هذا أجود أو فصّه أنفس لم يكن ذلك تفضيلاً له من حيث هو خاتم، كذلك ينبغي اذا فضلنا بيتا على بيت من أجل معناه أن لايكون تفضيلا له من حيث هو شعر وكلام »(١).

فعبد القاهر يرى أن التصوير الادبي قيمة كبيرة، ولذلك أطال الكلام في «أسرار البلاغة» على الوسائل التي تجعل الصورة حسنة مقبولة، وفصّل القول في نظرية النظم، وذهب إلى أبعد من ذلك ورأى أن في الاستعارة مالايمكن بيانه إلاّ بعد العلم بالنظم والوقوف على حقيقته .يقول متحدثا عن الاستعارة في بيت الشاعر:

سالت عليه شعابُ الحي حين دعا أنصاره بوجوه كالدنانير

«فانك ترى هذه الاستعارة على لطفها وغرابتها انما تمّ لها الحسن وانتهى إلى حيث انتهى بما تُوخي في وضع الكلام من التقديم والتأخير، ونجدها قد ملحت ولطفت بمعاونة تلك ومؤازرته لها. وان شككت فاعمد إلى الجارّين والظرف فأزلْ كلاً منها عن مكانه الذي وضعه الشاعر فيه فقل «سالت شعاب الحي بوجوه كالدنانير عليه حين دعا أنصاره» ثم انظر كيف يكون الحال وكيف يذهب الحسن

(١) دلائل الاعجاز ص ١٩٦.

والحلاوة وكيف تعدم أريحيتك التي كانت وكيف تذهب النشوة التي كنت تجدها»(١):

إنّ الفصاحة عنده لاتكون إلا بتوخي معاني النحو، أي النظم ، والألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضرباً خاصاً من التأليف ويعمد بها إلى وجه في التركيب . فلو انك عمدت إلى بيت شعر أو فصل نثر فعددت كلماته عدّاً كيف جاء واتفق وأبطلت نضده ونظامه الذي عليه بني ونيه أفرغ المعنى وأجري ، وغيرت ترتيبه الذي بخصوصيته أفاد كما أفاد، وبنسقه المخصوص آبان المراد نحو أن تقول في «قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل»: «منزل قفا ذكرى من نبك حبيب» أخرجته من كمال البيان إلى محال الهذيان، وأسقطت نسبته من صاحبه ، وقطعت الرحم بينه وبين منشئه، بل أحلت أن يكون له اضافة إلى قائل ونسب يختص بمتكلم (٢) :

وانتهى إلى الحكم بالخطأ على مَنْ قصر الفصاحة على الكلمات من حيث هي ألفاظ منطوقة وأصوات مسموعة، والأديب لايطلب اللفظ بحال ، وإنما يطلب المعنى فإذا ظفر به فاللفظ معه وازاءه تاظره ، ولذلك لم تكن الفصاحة عنده من صفات المفردات من غير اعتبار التركيب.

إن عبد القاهر ربط بين الفصاحة والنظم ولذلك لم يُطل الكلام على شروط الفصاحة كما فعل معاصره ابن سنان الخفاجي، ولكنه مع ذلك لاينكرها كل الإنكار ، ونراه يقول في خاتمة كتابه «دلائل الاعجاز»: «واعلم أنّا لاناني أن تكون مذاقة الحروف وسلامتها مما يثقل على اللسان داخلاً فيما يوجب الفضيلة ، وأن تكون مما يؤكد أمر الاعجاز، وإنما الذي ننكره ونُقبّلُ رأي من يذهب اليه أن يجعله معجزاً به وحده ويجعله الأصل والعمدة فيخرج إلى ماذكرنا من شناعات»(٣) ، فهو لم ينكر فصاحة الألفاظ ونغمها ولكنه لم يُرد أن يفسر الاعجاز بها ، ولذلك لم يدرسها كما

---

(١) دلائل الاعجاز ص٧٨.

(٢) أسرار البلاغة ص٨.

(٣) دلائل الاعجاز ص٤٠١ ، فيل- بتشديد الياء- رأيه: قبحه وخطأه.